البعير الباسر الظهر والعلان الكثير النسيان وفيل الرجل العقيم والقشوان
الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان
المنادم والنصران واحد النصارى **تنبيهان** الاول انما منع نحو
سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه اما فرعية المعنى فلانه فيه الوصفية
وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه
والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين
لالفي التانيث من نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي حمراء في
بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة
مع ان الاول من كل من الزيادتين الف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في افعل
ونفعل فلما اجتمع في سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما لم تكن
الوصفية فيه وحدها مانعة مع انها فرعية في المعنى كما سبق
وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر في البقاء على الاسمية والتنكير
ولم يخرجه الاشتقاق الى اكثر من نسبة معنى الحدث فيه الى الموصوف والمصدر
بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل وقد رهم صرف الاسمي فلم يكن اشتقاقه
مبعدا له عن معناه وكان كالمعقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف
مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين
لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة ان الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه
التاء في المؤنث نحو ندمانة فلم تشبه الزيادة فيه بعض الاحوال في
حالتي التذكير والتانيث وقبول علامته فلم يعتبر به ويشهد لذلك
ان قوما من العرب وهم بنو اسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه
بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة
وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالفي حمراء فلم تمنع من
الصرف الثاني فهم من قوله زائدا فعلان انهما لا يمنعان في غير فعلان من الاوزان
كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بالفي التانيث الثالث
ما تقدم من ان المنع بزائدي فعلان لشبههما بالفي التانيث نحو حمراء هو

مذهب

مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة من الف
التانيث ومذهب الكوفيين انهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا
للمشابهة بالفي التانيث ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا
اي ويمنع الصرف اجتماع الوصف الاصلي ووزن افعل بشرط ان لا يقبل
التانيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كاشهل او فعلى كافضل او لانه لا مؤنث له
كاكمر وادر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فانه
وزن الفعل به اولى لان في اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك
اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اصل لما زيادته لغير معنى فان انث بالتاء انصرف
نحو ارمل بمعنى فقير فان مؤنثه ارملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان
تاء التانيث لا تلحقه واجاز الاخفش منعه اجراء له مجرى احمر لانه صفة وعلى وزنه
زعم قولهم عام ارمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء
واحترز بالاصلي عن العارض فانه لا يعتد به كما سياتي تنبيهان
الاول مثل الشارح ما لحقه التاء بارمل واباتر وهو القاطع رحمه وادابر
هو الذي لا يقبل نصحا فان مؤنثهما ارملة واباترة وادابرة اما ارمل فواضح واما
اباتر وادابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا في كلام الناظم فانه علق المنع
على وزن افعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن اصليه الفعل اي
الفعل به اولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها ووصف اصلي ووزن اصالة الفعل
تانيثه لن ترو طا وهذا احترز ايضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل
السريع الثاني الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به اولى لا على وزن افعل
ولا الفعل لحيد البيتين نحو اجيم واصيطن من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على
الوزن المذكور نحو ابيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وترتب فان كلا منهما وان كان
اصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لانه وزن مشترك فيه ليس الفعل اولى به من الاسم
فلا اعتداد به والغين عارض الوصفية كاربع في نحو مررت بنسوة اربع فانه
اسم من اسماء العدد لانه كذا العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا
لما عرض له من الوصفية وايضا فهو يقبل التاء فهو اخو بالصرف من ادهل لان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)